

الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري

أحمد باشي

أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

RESUME

Les mutations internationales ont conduit à l'apparition de plusieurs intégrations économiques, y compris l'union européenne.

La tentative de partenariat algéro-européen peut introduire trop d'effets. Et pour cela, il faut respecter certains critères et conditions dans ce type de coopération. Ce que suppose l'élaboration des politiques économiques visant la maximisation des gains et la minimisation des pertes.

مقدمة

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للجزائر ومن المتوقع أن تزداد نتيجة إبرام اتفاق الشراكة مما يجعلها تتأثر بشكل كبير بالتطورات الحاصلة في قيمة الأورو.

ومن الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية تزايد صعوبات الحساب الجاري لميزان المدفوعات بل قد يؤدي إلغاء القيود

الكمية والرسوم الجمركية إلى رفع مستويات الاستهلاك الكلي وتفضيل المستهلك للواردات بدلا من السلع المحلية إلى جانب أن الاستثمارات تحتاج إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية مقابل عدم احتمال توسع في الصادرات على الأقل في الأجل القصير لأن دول المنطقة تتمتع أصلا بفرص الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي أما إعادة تخصيص الموارد وزيادة الاستثمار في صناعات الاستثمار يحتاجان إلى وقت طويل.

خاصة وأن كل دولة تتفاوض لوحدها مع الاتحاد الأوروبي مما يجعل هذا الأخير أكثر قوة تفاوضية وبالتالي يحرمها من المزايا في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعرض اقتصادياتها نتيجة فتح الأسواق أمام المنتجات الأوروبية إلى صدمات نظرا لما تتوفر عليه هذه المنتجات من جودة عالية وتكاليف منخفضة مما يجعلها ذات قدرة تنافسية عالية لا تقوى أمامها المنتجات المحلية للدول الشريكة خاصة أمام ضعف المعونات التي يقدمها لها الاتحاد الأوروبي بغرض إعادة تأهيل اقتصادياتها وإنهاء برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي حتى تكون قادرة على. كذلك من المآخذ هي شعور الطرف المتوسطي بأن المكاسب في صالح الاتحاد الأوروبي مما يجعل الشراكة هي في فائدة الاتحاد وذلك لكونه المستفيد من تحرير التجارة لأنه الطرف الأقوى والأكثر استعداد الاستفادة من فتح الأسواق خاصة وأن المعونات الأوروبية في مجال زيادة التكنولوجيا في الصناعات لدى الدول الشريكة أمر غير وارد بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن دول جنوب المتوسط مطالبة بإعادة تأهيل اقتصادياتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية وعليها أيضا الاهتمام

بقضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب التجاري والهجرة غير المشروعة وإصلاح الأوضاع الغير مستقرة سياسيا والمتخلفة تكنولوجيا واقتصاديا وهو ما لم يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومهما يكن فإن الشراكة الأوروبية المتوسطية كما طرح في إعلان برشلونة يعد مشروعا طموحا ذا جوانب إيجابية لكافة الأطراف المشاركة رغم المشاكل التي لازالت تواجهه خاصة تلك المتعلقة بأولويات الدول المشاركة ومتطلبات مصالحها الوطنية.

1. الأهداف العامة للشراكة الأوروبية المتوسطية

الشراكة الأوروبية المتوسطية تهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وتعميق التعاون في هذه المجالات بشكل متوازن وتأكيد مبدأ احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

فاستراتيجية الاتحاد الأوروبي في دول البحر المتوسط تهدف¹ أساسا إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دول المنطقة والحد من التوترات السياسية الناجمة عن الهجرة والعمل على تشجيع النمو المتوازن والمستمر بهدف تخفيض الفوارق في الدخل والفروقات الاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط وكذا معالجة القضايا والتحديات التي تستلزم التعاون المشترك مثل حماية البيئة.

وينص إعلان برشلونة إلى توقيع اتفاقية ثنائية مع كل من بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط وتشمل خمسة من الأهداف والوسائل المتوسطة الأجل وهي²:

— إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوبي المتوسط خلال فترة من 12 إلى 15 سنة.

— زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بلدان جنوبي المتوسط ودعم المدخرات المحلية ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات وإعادة هيكلة اقتصاديات المتوسط حتى تكون مستعدة لفتح أسواقها في إطار اتفاقيات التعاون الجديدة وإتمام إجراءات التكيف الهيكلي.

— تعزيز الصلات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.

— إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية العامل البشري بالتركيز على التعليم وطرقه واحترام وحدة وسلامة الأراضي وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون في مجال البيئة. وتقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الاتحاد الأوروبي.

وفي المقابل تلزم دول المتوسط بتوفير شروط تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل الاعتماد على الضرائب التجارية وتخفيف عبئ المديونية الخارجية وتحقيق درجة عالية من الانفتاح في إطار ليبرالي وتوفير شبكة الضمان الاجتماعي الشامل.

فإعلان برشلونة يطرح نوعين³ من التعاون هما الديمقراطية والحرية الاقتصادية والالتزام بالقانون والثاني التركيز على التعاون الإقليمي. أما في ما يتعلق بالعلاقة بين دول جنوب وشرق المتوسط والاتحاد الأوروبي فقد اهتم البيان أساسا بالعمل على توفير وإقرار الحرية الاقتصادية ونظام السوق بما يخدم مصالحه بدليل تركيزه أي الاتحاد

الأوروبي على تحرير تجارة المنتجات الصناعية والخدمات وتغاضي الزراعة وهذا ما يضر بالدول الشريكة.

ولكن الشيء⁴ الأكيد هو أن تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي سيؤثر على الصناعات المحمية التي هي بحاجة إلى التكيف مع المنافسة الخارجية المتزايدة مما قد يدفع إلى تخفيض تكاليف قوة العمل بتسريح العمال مما يؤدي إلى زيادة البطالة إلى حين إعادة التخصيص للموارد.

كما أن الشركات متعددة الجنسيات لن⁵ تقبل الاستقرار داخل المنطقة الحرة ما لم تتمتع بحرية النفاذ للأسواق المجاورة وفي هذه الحالة تظل الاستثمارات متمركزة في الاتحاد الأوروبي لتتمتع بحرية النفاذ إلى جميع دول المنطقة التي ترتبط معها باتفاقيات مشاركة⁶ وهو ما يعرف بنموذج المحور والأطراف.

II. الآثار المحتملة على المبادلات التجارية للجزائر

إن الجزائر⁷ كغيرها من الدول النفطية تشكل فيها نسبة الصادرات من المحروقات 96,82 % من إجمالي الصادرات لعام 2000 مقابل 3,18 % من الصادرات خارج المحروقات. وهذه الأخيرة كما هو موضح في الجدول الموالي، تتركز في المواد نصف المصنعة وهي لا تتمتع بمزايا تنافسية معتبرة وهي في أغلبها منتجات طاغوية.

يتضح من الجدول الموالي رغم ما يتوفر عليه قطاع الزراعة في الجزائر من إمكانيات إلا أن هناك تراجع في إنتاج المفتوحات الاستراتيجية حيث⁸ تراجع إنتاج الحبوب إلى -33,4 %، والخضر

الجافة إلى -15 % بعام 1999 مقارنة بعام 1998 كما تقدر نسبة تغطية الواردات لحاجات الاستهلاك بـ 70 % للحبوب و 60 % للحليب، 100 % للزيت والسكر، في حين لا تمثل الصادرات سوى 0,3 % من الواردات.

مكانة الزراعة في بعض الدول المتوسطية

	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من العمالة	% من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	% من الصادرات الإجمالية
الجزائر	12,0	17,3	1,2	2,1
مصر	19,8	39,9	4,4	5,7
المغرب	21,2	43,4	23,4	29,3
تونس	15,4	26,2	12,1	11,3

Source : Bernard Hoekman et Simeon djankov. « The european union's Mediterranean Free trade initiative », World economy. July 1996. P ; 398

كما أن أغلب المبادلات التجارية للجزائر تتمركز مع الاتحاد الأوروبي فهو مصدر أساسي لديونها الخارجية وهو مصدر أساسي لجل صادراتها من البترول والغاز. فالإتحاد الأوروبي¹⁰ هو الممون الرئيسي للمبادلات التجارية وهو ما يوضح أهمية ودور الإتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية الجزائرية حيث أن ما يقارب 60% من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي مقابل امتصاصه لنفس النسبة تقريبا من صادرات الجزائر.

تبقى الواردات من المواد الغذائية مرتفعة وبأحجام معتبرة لأنها تحتل¹¹ المرتبة الثانية بنسبة 25,16 % وتشمل المواد الأساسية كالحبوب

والحليب ومشتقاته، في حين تحتل الواردات الموجهة لتشغيل الجهاز الإنتاجي المرتبة الثالثة كما يوضحه الجدول التالي:

تطور هيكل الواردات الجزائرية تبعا لمجموعة السلع (%)

المسنوات	1988	1993	1994	1996	2000
هيكل الواردات					
السلع الاستهلاكية الغذائية	21,4	24,8	30,0	28,6	22,6
السلع الموجهة للعملية الإنتاجية	41,1	30,0	30,0	25,0	28,0
سلع التجهيز	32,2	30,0	27,7	33,6	22,9
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	5,3	13,6	12,0	11,4	14,9
سلع أخرى	00	1,6	0,3	0,4	11,6
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 – 2000، أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2002، ص 236.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فهي تتركز¹² أساسا في المواد الغذائية حيث يمثل القمح الصلب 90 % من صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

وتحتل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مكانة هامة في هيكل المبادلات التجارية بتغطيتها نسبة 81,30 % من الحجم الإجمالي للتبادلات. وتبقى بلدان الاتحاد الأوروبي المتعامل الأول للجزائر حيث تقارب وارداتها 59,47 % وصادراتها 62,21 %، كما أن إيطاليا هي الزبون الرئيسي للجزائر (24,95 % من الصادرات) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (12,47 %) وهولندا (9,84 %). مع ذلك تبقى

فرنسا الممون الأول للجزائر (22,17 %) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (15,14 %) وإيطاليا (9,67 %).

وقد ارتفع حجم المبادلات مع¹³ دول المغرب العربي بنسبة 30,50 % حيث انتقلت من 141 مليون دولار أمريكي إلى 184 مليون دولار أمريكي.

كما عرفت التبادلات مع البلدان العربية¹⁴ ارتفاعا بنسبة 28,5 % بقيمة 162 مليون دولار أمريكي وهذا خلال سنة 1999.

الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي هو أهم مصدر ومستورد للجزائر كما سبقت الإشارة من خلال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر كما أنه¹⁵ الممون الرئيسي خاصة في مجال المواد الغذائية.

إن اتفاق الشراكة في إطاره العام يعطي فرصة للجزائر لزيادة صادراتها غير أن هذا مرهون بعوامل يجب توفرها قد لا تتحقق في الاقتصاد الجزائري وهي تعود لأسباب هيكلية داخلية وأخرى تعود للاتحاد الأوروبي من خلال شروط الاتفاق. حيث أن الاختلالات الهيكلية في قطاعي الإنتاج والخدمات تؤدي إلى عدم القدرة في الاستفادة المثلى لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فما الفائدة من التسهيلات الجمركية والإعفاءات الجمركية عندما تكون المجالات المعنية تعاني من قدرة منخفضة على التصدير وهو ما يتطلب إجراءات مكثفة لتطوير الهياكل الإنتاجية.

ومن هذا يمكن القول أن واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي يجعلها مرشحة للاستفادة خاصة بعد توحيد العملة بين دول الاتحاد الأوروبي أأورو، هذا الأخير من شأنه أن يخلق جوا من المنافسة بين الدول الأوروبية مما يضيف شفافية في الأسعار حيث تدفع الدول الأوروبية من خلال هذه المنافسة بغية تصريف منتجاتها وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبذلك تكون الجزائر المستفيد من هذا الوضع. غير أن هذا يتطلب مراقبة الأسواق الجزائرية وذلك تلافيا لقيام الدول الأوروبية بإغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات وهذا ما يتطلب جهود كبيرة ودقيقة من قبل الأجهزة المكلفة بمكافحة الدعم والإغراق والوقاية.

III. الآثار المحتملة على الصناعات الجزائرية

رغم تنوع الصناعات الجزائرية واعتمادها الصناعات كثيفة العمل والصناعات كثيفة التكنولوجيا (التقنية) مثل الصناعات الصيدلية وأخرى كثيفة استخدام الطاقة مثل الألمنيوم، الصلب، الإسمنت، الأسمدة، فالجزائر تتميز بنسيج صناعي قوي ومؤهل إلى جانب أسعار النقل البري والجوي المغربية إذا ما قورنت بتونس والمغرب وتركيا وكذلك الأمر بالنسبة للكهرباء. ورغم كل هذه المقومات¹⁶ إلا أن نسبة مساهمة الصناعة المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بتونس والمغرب.

هذه الهشاشة في هذا القطاع الصناعي يعود إلى عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة فهي لا تتجاوز 50 % في المتوسط مما تؤدي إلى ضعف الإنتاجية وتبعية اتجاه الخارج فيما يخص مدخلاته إلى جانب

ضعف الطلب الوطني نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمستهلك ومنافسة المنتجات الأجنبية وتميزت المؤسسات العمومية بتدهور الوضعية المالية. هذه العوامل وغيرها يجعل من القطاع أضعف من أن يصمد أمام المنافسة. والشراكة لا تضيف شيئا جديدا في هذا المجال لكون السلع الصناعية الجزائرية أسواق الاتحاد مفتوحة أمامها من قبل وبتعرفة جمركية تكاد تكون معدومة.

وهذه الظروف تتطلب محاولة الاستفادة¹⁷ من بعض الظروف التي تخلقها الشراكة الأوروبية، فهذه الأخيرة قد تؤدي إلى انسياب رؤوس الأموال الأوروبية وش.م.ج. الأوروبية وهو ما يجب العمل على توجيهه نحو الاستثمارات المرتبطة بالتصدير بخلق الحوافز المختلفة. إلى جانب محاولة الاستفادة من المنح التدريبية والقروض ونقل التكنولوجيا والخبرات في دعم الصناعات التصديرية إلى جانب الاستفادة من دخول الواردات الأوروبية للجزائر وما تؤدي إليه حدة المنافسة مما يخلق الظروف لرفع الجودة والنوعية وبالتالي خلق القدرة على المنافسة. من خلال أيضا العمل على إزالة العوامل التي تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر كتلك المتعلقة ببعض المعلومات عن السوق الجزائرية وتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية التي تكبح قدوم الاستثمار الأجنبي. هذا الأخير الذي يهمه أن يتوفر على جملة من الضمانات القانونية التي تتميز بالاستقرار والوضوح في مجال التشريعات والقوانين وضمان تأمين هذه الاستثمارات من الناحية القانونية. إلى جانب ضرورة القيام بجملة إعلامية واسعة لإبراز تسويق سياسي فعال يظهر الصورة الحقيقية في الجزائر. خاصة في مجال الصناعة لتغيير الصورة في نظر الشركاء الأجانب الذين

يرون أن السوق الجزائرية غير مؤهلة للقيام بتعاملات هامة. وهذا¹⁸ ما يجعل الرهان الحقيقي يكمن في تطوير الصناعات المتوسطة والصغيرة والاهتمام بإصلاح المنظومة البنكية والمصرفية.

IV. الآثار على المديونية الخارجية للجزائر

قد يؤثر الأورو إيجابيا على الدول المدينة حسب أهمية موقع الأورو من هيكل المديونية، وذلك باعتبار أن هبوط أسعار الفائدة في دول منطقة الأورو نتيجة معايير التقارب التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت — التي سبقت الإشارة إليها من قبل — إذ نجد أنه كلما انخفضت أسعار الفائدة، انخفضت المديونية من حيث الخدمة، وهو ما يوفر للدول المدينة موارد مالية تمكنها من تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها وإن كان هذا يتوقف على أهمية ومكانة¹⁹ الأورو في هيكل المديونية الخارجية، وهو ما يجعل الجزائر والمغرب ومصر تستفيد نظرا لما يحتله الأورو في هيكل مديونيتها الخارجية.

أن العملات الأربعة الدولار، الفرنك، المارك، أتلين، تشكل 70 % من سلة العملات المشكلة للدين الخارجي الجزائري ويشكل الدولار 42,5 % ويبقى الدولار المسيطر على المعاملات الدولية. فالديون الخارجية المقومة حاليا بالعملات الأوروبية تصبح أسعار فوائدها أقل في ظل الأورو لارتباطها أي أسعار الفائدة بالبنك المركزي الأوروبي من خلال سياسته النقدية خاصة عندما يكون الدين الخارجي يتشكل أساسا من الأورو وتمت الاستفادة فعليا عند قيام الاتحاد عام 95 — 98 بتخفيض أسعار الفوائد الأوروبية لتقترب من أسعار الفائدة في ألمانيا نتيجة

انخفاض معدل التضخم وتباطؤ النمو في أوروبا وهذا التخفيض من شأنه أن يوفر موارد مالية من تكاليف خدمة الدين المستحق للدول الأوروبية.

٧. الآثار المحتملة على احتياطات البنك المركزي

عموماً قد تتجه البنوك المركزية في الدول التي تربطها اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى الاحتفاظ بالاًورو لتسوية المعاملات فيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو وقد يكون الدافع أيضاً في استخدام الأورو هو التقليل من المخاطر التي يتعرض لها البنك المركزي نتيجة تغير أسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتباره العملة الأساسية لتسوية أغلب المعاملات.

وفيما يتعلق بالمحروقات التي تتميز أسعارها بعدم الاستقرار والتذبذب وارتباطها بالدولار في الغالب مما جعلها أي المحروقات ترتبط بعاملين هما معدلات التضخم وتغير سعر صرف عملات الدول المستوردة له مقابل الدولار الأمريكي. وقد تلجأ الدول المصدرة للنفط إلى طلب الأورو لتسوية معاملاتها مع دول الاتحاد الأوروبي بحكم استيرادها لأغلب حاجاتها منه. وفي الواقع هناك رأي أن دور الأورو في استقرار النظام النقدي الدولي يرجح العمل به تلافياً لمخاطر الصرف وانخفاض قيمة الصادرات عندما تنخفض قيمة الدولار.

في حين يرى الرأي الثاني²⁰ أن العملة تلعب دور حسابي فقط وأن سعر العملة يتحدد عن طريق العرض والطلب وهو ما يتطلب من دول الاتحاد اتخاذ أحد الخطوات التالية:

- القيام برفع قيمة الاورو مقابل الدولار وفي هذا تحمل أعباء مالية لدول الاتحاد كما أنه إجراء يعيق صادرات الاتحاد الأوروبي.
- تقليص الضرائب غير المباشرة على استهلاك النفط ولكنه يخفض إيرادات الحكومة وبالتالي عجز في الموازنة العامة.
- مطالبة الدول المصدرة للنفط باستخدام ألا ورو وللتقويم بدلا من الدولار وفي هذا يكون المتضرر الدول المصدرة للنفط مما يرجح في النهاية ربط سعر النفط بسلة من العملات مكونة من الدولار، الأورو، والين.

VI. الآثار المحتملة لربط العملة الوطنية بالآورو

عموما يمكن القول أن تثبيت العملة بالآورو يحقق جملة من الإيجابيات أهمها:

- الآورو يعطي للمستثمر الأجنبي القدرة على اتخاذ القرار وفق قواعد موضوعية ما يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأوروبية الخاصة نحو الدول التي تقوم بعملية التثبيت، وهو ما يساعدها على تمويل مديونيتها العامة والخاصة.

— الانفتاح على السوق المالية الأوروبية يؤدي إلى رفع كفاءة السوق المالي في الدول التي تقوم بالتثبيت ويؤمن عملاتها من التهريب والمضاربة، ويدفع السلطات إلى الضغط على الأسعار والعجز الميزاني والمديونية وهو ما من شأنه أن يدعم ثقة المستثمر الأجنبي المحلي.

أما الآثار السلبية المحتملة فهي:

— يفقد البنك²¹ المركزي للدولة التي تقوم بالتنشيط لقراره وتحكم البنك المركزي الأوروبي في القرار النقدي مما يعني تحكّم في القرار الاستثماري والإنتاجي والإنفاقي والإداري لهذه الدولة من قبل الاتحاد الأوروبي.

— عملية الربط²² أو التنشيط يتطلب من الدولة أن يتوفر لدى بنكها المركزي احتياطي من أرصدها الدائنة بالارو تكون كافية لتغطية الكتلة النقدية المتداولة والطوارئ والمخاطر وغيرها وأيضاً غطاء مالي كافٍ لتمويل الواردات الضرورية مع سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية.

خاتمة

إن الاقتصاد الجزائري ونظراً لخصائصه فإن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما يستلزمه هذا الاتفاق من تفكيك للرسوم الجمركية فإنه يؤدي إلى تقلص الإيرادات الجمركية والتي قدرت بحوالي 2 مليار سنوياً وهو ما يضع السياسة الميزانية في مشكل نقص الإيرادات والتعرض للعجز الميزاني وما لهذا الأخير من آثار على نسب التضخم إلى جانب التأثير على أسعار المنتجات المحلية وبالتالي الصادرات وإغراء المستوردين على الاستيراد بكثافة. ولكن هذا ليس معناه الحكم على أهمية الاتفاقية من خلال الرسوم الجمركية بل من خلال نتائج هذا الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للقطاع الإنتاجي وبالتالي المخاطر التي يحملها انزلاق الاقتصاد المنتج إلى اقتصاد بازار وهذا هو التحدي الأساسي الذي

قد يعرض الكثير من المؤسسات الوطنية للإفلاس إذا لم يتم التسارع في توفير الشروط التي تؤهلها على المنافسة. خاصة وأن الاتفاق ينهي جميع أشكال الحماية للاقتصاد الوطني في علاقته مع الاتحاد الأوروبي بعد سنة أو سبع سنوات. وكل المنتجات تخضع للمنافسة الشديدة من قبل 25 دولة في الاتحاد بعد أن يتوسع إلى دول أوروبا الشرقية وهو يضم حاليا 15 دولة. وهو ما يطرح ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الآثار التالية:

— مشكلة الميزانية العامة²³ بعد صدمة التدمير للرسوم الجمركية.

— مشكلة إنعاش وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بهدف إعطائها القدرة على المنافسة.

— مشكلة التخصصات التي يجب التخلي عنها وأهمية الآثار الاجتماعية وسبل مواجهتها.

خاصة أن ما يميز اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هي اتفاقية بين بلد ومجموعة من الدول أي بين دولة صغيرة نامية ومجموعة من الدول القوية والمتطورة والتي تطبق سياسة حماية²⁴ لمنتجاتها الزراعية. مما يحد من إمكانية الدخول لأسواقها.

مما يتطلب القيام بما يلي:

— الإسراع في الإصلاحات الهيكلية لقطاعات الإنتاج والخدمات مع إعطاء الأولوية للصناعات ذات المزايا النسبية التنافسية الموجهة للتصدير والأخرى المعرضة لخطر المنافسة مع منتجات الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال توجيه حصة من المنح والقروض التي يمنحها

الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق الشراكة إلى الصناعات التصديرية والاستفادة من منح التدريب ونقل التكنولوجيا في هذا الإطار والاهتمام ببرامج التكوين وتأهيل التخصصات.

— محاولة جذب الأموال والشركات متعددة الجنسيات الأوروبية وذلك بتهيئة الظروف الملائمة لها مع تطوير والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة خاصة كثيفة العمالة والمناطق الحرة الصناعية.

— العمل على تطوير القطاع المصرفي وأبحاث التسويق والخدمات التصديرية والنقل البحري المتخصصة في السوق الأوروبي ومكافحة التهريب الضريبي والتهريب لتعويض العجز المحتمل في حصيلة الإيرادات الجمركية.

أي أن الإصلاحات الجارية في مجال التعريفات الجمركية والخسائر الناجمة في الإيرادات الجمركية نتيجة لهذا التخفيض يتطلب إصلاح الأوضاع المرتبطة بالمالية العامة لتعويض أي نقص في الوعاء الضريبي المحلي وهو ما يتطلب اعتماد نظم ضريبية تقوم على أوعية ضريبية متنوعة ومعدلات ضريبية لا تمثل حوافز سلبية مما يعني اعتماد ضريبة المبيعات وضرائب القيمة المضافة وإجراء إصلاحات فيما يخص ضريبة الدخل.

الإسراع في وثيرة الإصلاحات الهيكلية خاصة فيما يرتبط بزيادة تحرير أسواق ومستلزمات الإنتاج لخلق جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر والسماح بإعادة توزيع عوامل الإنتاج لصالح المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وضرورة إصلاح النظام المالي وإقامة أجهزة مصرفية

متطورة حتى يقوم بدور الوساطة فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية الوافدة وإدارة المخاطر المصاحبة لها مع إصلاح الإطار التنظيمي لأنه بحد ذاته جوهري ليحدث جذب للاستثمار الخاص الذي يتطلب اقتصاد شفاف وفعال.

فعلى الاقتصاد الجزائري أن يكون مؤهلا للحد من العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية وأهمها:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار وعدم توفر محيط تشريعي مستقر يجلب الاستثمارات.
- انتشار الروتين والبيروقراطية في الإدارة خاصة البنكية منها.
- تدهور وعدم ثبات سعر صرف العملة الوطنية.
- القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وكذا تحويل الأرباح.
- عدم شفافية المنظومة الجمركية والضريبية ونفشي ظاهرة الغش والتهرب والمحسوبية.
- محدودية السوق الجزائرية وعدم توفر سوق مالي متطور إلى جانب عدم توفر بنك معلومات مالية.
- تبعية جهاز الإنتاج فيما يخص التمويل بالمدخلات عن طريق الاستيراد ومرونة الإنتاج مقارنة بالواردات مرتفعة وتقدر بـ 1,9 أي لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة يجب زيادة الاستيراد بـ 1,9 وحدة.

هذه القيود وغيرها يجب العمل على إزالتها حتى تضمن محيط استثماري مغري قد يساعد الصناعة الجزائرية على تأهيل نفسها ويعطيها القدرة على المنافسة وفق المعايير التي حددها منتدى دافوس والتي ارتكزت أساسا على ضرورة توفر سياسة الانفتاح على العالم دون قيود وضرورة تواجد أسواق مالية فعالة وكفئة. إلى جانب فعالية الحكومة في السيطرة على الإنفاق الحكومي وضع سياسة ضريبية شفافة وهادفة، مع توفير بيئة أساسية ضرورية لرأس المال المستثمر مثل النقل والاتصال والطاقة وتوفير القدرات التقنية والمهارات الفنية. وكذلك الاهتمام بسوق العمل وتوفير علاقات عمل ديمقراطية وشفافة وغيرها.

قائمة المراجع

- 1- صبري عبد الرحمان: قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، مجلة العمل العربية، م.ع.ع، عدد 68-1997، ص 34
- 2- التمويل و التنمية: سبتمبر 1996، العدد 3، ص 15
- 3- أسامة المجذوب: العولمة والإقليمية الدار المصرية اللبنانية 2001، ص 71
- 4- جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول إمكانيات التكامل الزراعي الخرطوم جوان 1999، ص 175
- 5- التمويل و التنمية: العدد 2، جوان 1999، ص 35
- 6- عبد العزيز الشربيني: اليورو ومدلولاته للإدارة العربية، نشرة فصلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 25 ديسمبر 1995، ص 2
- 7- مغاوري شلبي علي: اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم مكتبة زهراء الشرق القاهرة 2000، ص 22، 93، 92
- 8- عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر القاهرة 2001، ص 116
- 9-Bernard Hoekman et Simeon djnankov.-The european union's Mediterranean Free trade initiative-World economy. July 1996. p; 398
- 10-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: لجنة التقييم.مشروع

التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ص 53

11- تومي صالح: النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

12- بوزيدي عبد المجيد: تسعينات الاقتصاد الجزائري. دار موفم للنشر والتوزيع. الجزائر 1999، ص 28

13- حربي محمد موسى عريقات: التكامل الاقتصادي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد العشرون، صيف 2000، ص 59، 60

14- مجذاب بدر عناد وآخرون: المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط ليبيا 1998، ص 160

15- Ahmed Ben Bitour: L'Algérie au troisième millénaire . Edition Marinour. 1998. p154

16- فارس ثابت بن جراد: اثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية والعالم صندوق النقد العربي أبو ظبي 200، ص 103، 109

17- حيدر عبد الستار فاخر: الآثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256، جوان 2000، ص 37

- 18- Abdelmadjid Bouzidi: Les années 90 de l'économie algérienne. ENAG, édition 1999 .p63
- 19- محسن احمد الخضيرى: اليورو، الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2002 . ص 90،33،171،182
- 20- صفوت عبد السلام عوض الله : الوحدة النقدية الأوروبية أثرها على الاقتصاد المصري القاهرة 2001، ص 35،56
- 21-Nachida Bouzidi.M: 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne. Edition ENAG. Alger 1998, p33, 32,35,24
- 22-Monique Alleron et autres: les enjeux de l'Euro. Editions Economica 1999. Paris. p26
- 23-Jaffre P: Monnaie et politique monétaire.Economica. 4ème édition. Octobre 1996. p22.
- 24-Jean Pierre Pauwelset Yves Windelinx: L'Europe, L'euro et le commerce mondial. Edition Vuibert. Février 1999. France. p75.